

نصوص عامة

للبيع لحما أو استقاطا لحيوانات يعلم انها ماتت بأمراض أثبت الفحص انها معدية أو امراض طفيلية تنتقل الى الانسان أو الحيوان أو أنها ذبحت لاصابتها بالامراض المذكورة .

ويحكم بالعقوبات الآتية مع مراعاة العقوبات الاكثر شدة المنصوص عليها في نصوص تشريعية خاصة ولاسيما في الظهير الشريف رقم I.59.380 الصادر في 26 من ربيع الآخر 1379 (29 أكتوبر 1959) بجزر الجنايات على صحة الامة :

1 - الحبس من سنتين الى ست سنوات اذا سبب ابتلاع المواد المذكورة اصابة الغير بمرض أو عجز عن العمل تتجاوز مدته عشرين يوما ؛

2 - السجن من خمس الى عشر سنوات اذا سبب ابتلاع المواد المذكورة اصابة الغير بمرض يظهر أنه عضال أو بفقدان استعمال عضو ما أو بعاهة دائمة ؛

3 - السجن من عشر سنوات الى عشرين سنة اذا سبب ابتلاع المواد المذكورة الموت دون نية القتل .

الفصل 3

يعاقب بالحبس من أربع الى عشر سنوات وبغرامة من 2.400 الى 48.600 درهم أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

1 - كل عسكري أو متصرف أو محاسب عسكري قام بتزييف أو عمل على تزييف المواد أو الاغذية أو السوائل المعهود اليه بحفظها أو حراستها أو قام عمدا بتوزيع أو عمل على توزيع المواد أو الاغذية أو السوائل المزيفة المذكورة ؛

2 - كل عسكري أو متصرف أو محاسب عسكري قام عمدا بتوزيع أو عمل على توزيع لحوم حيوانات مصابة بأمراض ثبت انها معدية أو امراض طفيلية تنتقل الى الانسان أو الحيوان أو مواد أو اغذية أو سوائل فاسدة أو عفنة .

وإذا كان الفاعل ضابطا أو له رتبة ضابط تعرض زيادة على ذلك للعزل أو التجريد من رتبته .

الفصل 4

تطبق العقوبات المنصوص عليها في الفصل الاول على كل من خادع المتعاقد أو حاول خداعه ؛

- في ماهية البضائع وخصائصها الجوهرية وتركيبها ومحتواها من العناصر المفيدة ؛

- أو في نوعها أو منشئها عندما يتيمن من الاتفاق أو الاعراف أن تعيين النوع أو المنشأ المنسوب زورا الى البضائع. يجب اعتباره السبب الاساسي للالتزام المتعاقد ؛

- أو في كمية الاشياء للمصنوعة أو المعبأة أو المخزونة من اجل البيع أو المبيعة أو المسلحة ؛

- أو في هويتها وذلك بتسليم بضاعة غير البضاعة المعينة التي كانت محل العقد .

ظهير شريف رقم 1.83.108 صادر في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 13.83 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع .

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره اننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

الفصل الاول . - ينفذ القانون رقم 13.83 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع المثبت نصه بعده كما وافق عليه مجلس النواب في 16 من ربيع الآخر 1403 موافق 31 يناير 1983 :

قانون رقم 13.83 يتعلق بالزجر عن الغش في البضائع

القسم الأول

الجرائم المختلفة وعقوباتها

الفصل I

يعد مرتكبا الغش عن طريق الخداع أو التزييف كل من غالط المتعاقد بوسيلة ما في جوهر أو كمية الشيء المصرح به أو قام ، خرقا لاحكام هذا القانون أو النصوص المتخذة لتطبيقه أو خلافا للاعراف المهنية والتجارية ، بعملية تهدف عن طريق التدليس الى تغييرهما .

ويعاقب الفاعل بالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات وبغرامة من ألف ومائتي درهم الى أربعة وعشرين ألف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

ويمكن الامر بنشر الحكم بالعقوبة في جريدة أو عدة جرائد وبتعليقه في باب المؤسسة وفقا لاحكام مجموعة القانون الجنائي المتعلقة بنشر الاحكام القضائية وتعليقها .

وإذا ارتكب الفاعل جريمة أخرى معاقبا عليها بأحكام هذا القانون خلال أجل خمس سنوات تلى التاريخ الذي صار فيه نهائيا حكم سابق بالعقوبة على مخالفة للأحكام المذكورة يجب على المحكمة ان تحكم بالحبس وتطبق حينئذ عقوبة العود وفقا للشروط المحددة في مجموعة القانون الجنائي ، ويصدر الامر وجوبا بتعليق الحكم بالعقوبة .

الفصل 2

يمكن مضاعفة العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابق اذا ارتكب الخداع أو التزييف أو التدليس بواسطة منتجات أو معالجات فيها خطر على صحة الانسان أو الحيوان أو باع الفاعل أو عرض

لنقل أو بوجه عام في جميع الاماكن أو المرافق التي تنتج أو تستورد أو تصدر أو تصنع أو تحول أو تعالج أو تسوق فيها البضائع المعدة للبيع أو التوزيع :

- 1 - مواد غذائية يستهلكها الانسان أو الحيوان أو مشروبات أو منتجات فلاحية أو طبيعية يعلم انها مزيفة أو فاسدة أو سامة ؛
- 2 - مواد مستعملة للمداواة مزيفة أو فاسدة أو انتهى أجل صلاحيتها ؛

3 - منتجات يمكن استعمالها لتزييف مواد غذائية يستهلكها الانسان أو الحيوان أو مشروبات أو منتجات فلاحية أو طبيعية.

الفصل 7

يعاقب بغرامة من I2 درهما الى 200 درهم على المخالفات للنصوص الصادرة بتطبيق هذا القانون التي لم ينص عليها وعلى عقوبتها في الفصل الاول وما يليه الى الفصل 6 أعلاه أو في نص خاص .

ويحكم بالغرامة المذكورة حاكم الجماعة أو المقاطعة وفقا للاجراءات المقررة في الفصل 29 من الظهير الشريف رقم I.74.339 الصادر في 24 من جمادى الآخرة I394 (I5 يوليو 1974) بمثابة قانون يتعلق بتنظيم محاكم الجماعات ومحاكم المقاطعات وتحديد اختصاصها عندما تتعلق المخالفة بالاسم أو البطاقة أو التعبئة أو التقديم أو المعالجات أو المناولات حسبما ذلك محدد أو معين في النصوص التنظيمية المعمول بها .

وإذا قام المخالف الذي سبق الحكم عليه بغرامة من أجل مخالفة منصوص عليها في هذا الفصل بارتكاب مخالفة أخرى خلال الاثني عشر شهرا التالية لصدور الحكم عليه اعتبر في حالة عود ورفع مقدار الغرامة في هذه الحالة الى الضعف .

الفصل 8

ان الاشياء الموضوعة أو المعدة لجعلها في تماس مع المواد الغذائية والمشروبات يجب ان تمكن من ابقاء المنتجات المعدة للاستهلاك في حالة تستجيب للشروط المطلوبة للمحافظة على الصحة والسلامة كما يجب أن لا يتسرب منها للاغذية أو المشروبات المذكورة :

- أي أثر للعناصر المتألغة منها التي لا توجد عادة في المواد الغذائية ؛

- أية نسبة من عنصر عادي قد يترتب عليه تجاوز المقدار الذي تحتوي عليه عادة المنتجات المسلمة من أجل الاستهلاك ؛

- أية كمية من مادة قد ينتج عنها تسمم للمادة الغذائية ؛

- أية رائحة أو طعم .

الفصل 9

يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة وبغرامة من 200 درهم الى 6.000 درهم أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من عمل بوسيلة ما على عرقلة تطبيق هذا القانون أو النصوص الصادرة بتنفيذه ، وذلك بمنع المأمورين المكلفين بالحراسة أو المراقبة من مواولة مهامهم ويمكن أن تضاعف العقوبات المذكورة في حالة

ويحكم وجوبا بعقوبة الحبس اذا ارتكبت الجنحة أو وقعت محاولة ارتكابها بواسطة بيانات مدلس فيها تحمل على الاعتقاد ان الامر يتعلق بعملية سابقة صحيحة أو بمراقبة رسمية لا أصل لها أو بواسطة موازين ومقاييس مزيفة أو غير صحيحة أو مناورات أو أساليب تهدف الى تزييف عمليات الوزن أو القياس أو التحليل أو المعايرة .

الفصل 5

تطبق العقوبات المنصوص عليها في الفصل الاول على :

I - كل من زيف مواد غذائية يستهلكها الانسان أو الحيوان أو مواد مستعملة للمداواة أو مشروبات أو منتجات فلاحية أو طبيعية المعدة للبيع أو التوزيع ؛

2 - كل من استورد مواد غذائية يستهلكها الانسان أو الحيوان أو مشروبات أو منتجات فلاحية أو طبيعية أو حاول استيرادها أو صنعها أو عرضها أو قدمها للبيع أو باعها أو وزعها وهو يعلم أنها مزيفة أو فاسدة أو سامة ؛

3 - كل من استورد أو صنع أو حاز من أجل البيع أو التوزيع مواد غذائية أو مشروبات معدة لاستهلاك الانسان أو الحيوان أضيفت اليها لاي سبب من الاسباب ولاسيما من أجل حفظها أو تلوينها أو تعطيرها أو تحليتها مواد كيميائية أو بيولوجية أو من أي نوع آخر أو عرضت لاشعاعات قد تغير ماهيتها أو خصائصها ما لم يكن ذلك مرخصا به ؛

4 - كل من استورد مواد مستعملة للمداواة مزيفة أو فاسدة أو انتهى أجل صلاحيتها أو حاول استيرادها أو صنعها أو عرضها أو قدمها للبيع أو باعها أو وزعها ؛

5 - كل من استورد منتجات أو حاول استيرادها أو صنعها أو عرضها أو قدمها للبيع أو باعها أو وزعها وهو يعلم أنها معدة لتزييف مواد غذائية يستهلكها الانسان أو الحيوان أو مشروبات أو منتجات فلاحية أو طبيعية أو مواد مستعملة للمداواة ؛

6 - كل من جعل مواد غذائية أو مشروبات في تماس مع أشياء مركبة من مواد غير المواد المأذون في استعمالها .

وتطبق العقوبات المقررة في الفصل 10 بعده على كل من حرض على استعمال المنتجات والمواد الميينة في هذا الفصل بواسطة اضابير أو منشائر أو بيانات وصفية أو ملصقات أو اعلانات أو تعليمات كيفما كان نوعها أو بأية طريقة أخرى من طرق الاعلان سواء كانت شفوية أو بصرية أو سمعية بصرية .

الفصل 6

تطبق العقوبات المقررة في الفصل الاول على كل من يحوز دون سبب مشروع بالمخازن أو الدكاكين أو المنازل أو السيارات المعدة للتجارة أو في المعارض أو الاسواق أو على الطريق العامة أو غير ذلك من أماكن البيع أو في المعامل أو المصانع أو الاقبية أو الزرائب أو غيرها من أماكن الصنع أو بالمستودعات أو مستودعات التبريد أو المجازر أو مرافقها أو في أماكن العبور أو الخزن الأخرى أو بالمحطات أو الموانئ أو المطارات أو غيرها من الاماكن المعدة

فى هذا القانون ، غير انه خلافا للاحكام المتعلقة بوقف التنفيذ لا يجوز فى حالة حكم بالمؤاخذة ، وقف تنفيذ الغرامات سواء حكم بها وحدها او بالاضافة الى العقوبة الحبسية .

الفصل 13

يضاف الى المصاريف المحكوم بادائها ارجاع مبلغ مصاريف المحاضر وأخذ العينات والتحليلات المدفوعة من أجل البحث عن الجرائم واثباتها .

وتحدد كفيات تقدير المصاريف التي يجب ارجاعها وفقا للنصوص التنظيمية المعمول بها .

الفصل 14

لا يعتبر عثم المشتري أو المستهلك بتغيير المنتج أو تزييفه طرفا مخففا بالنسبة لمرتكب الجريمة ، بصرف النظر عن العقوبات التي يتعرض لها المشتري أو المستهلك اذا ثبت اشتراكه فى الجريمة .

الفصل 15

لا تطبق أحكام الفصلين 5 و 6 من هذا القانون على الفواكه والخضر المبيعة نيئة أو متخمرة أو فاسدة .

الفصل 16

يحدد ما يلى وفقا للنصوص التنظيمية المعمول بها :

- تعريف وتسمية المواد الغذائية والمشروبات والاغذية والمنتجات وجميع البضائع ؛

- البيانات والعلامات الاجبارية التي يجب اثباتها لمصلحة المشتري فى الفاتورات والوثائق التجارية والبطاقات واللفائف وعلى البضاعة نفسها والتي تبين الاسم والمميزات والتركيب والمنشأ والمعالجات وطريقة الاستعمال وغير ذلك مما يبدو ضروريا وكذا البيانات الخارجية أو الظاهرة وطريقة العرض المفروضة لضمان الأمانة فى البيع أو العرض للبيع قصد تجنب كل التباس ؛

- كفيات التعبئة والبيع أو التقديم للبيع والعرض والحيازة الواجب فرضها لمصلحة المشتري ؛

- العمليات والمعالجات المباحة التي يمكن اجرائها بشأن المواد الغذائية والمشروبات والاغذية والمنتجات وجميع البضائع لضمان اتقان صنعها أو حفظها أو لأى سبب آخر وكذا المناولات الممنوعة التي قد تجعلها غير صالحة للغرض المعدة له ؛

- استعمال وشروط استعمال المواد الكيميائية أو البيولوجية أو غيرها من أجل الحفظ أو التلوين أو التعطير أو التحلية أو لأى غرض آخر ، فى المواد الغذائية والمشروبات التي يستهلكها الانسان أو الحيوان أو موادها الأولية ؛

- تركيب واستعمال المواد المعدة لجعلها فى تماس مع المواد الغذائية والمشروبات ؛

- مقادير المواد الملوثة أو المعدية المسموح بوجودها فى المواد الغذائية والمشروبات ؛

العود أو فى حالة مقاومة المأمورين من قبل عدة اشخاص مجتمعين أو باستعمال العنف دون اخلال فى هذه الحالة بالعقوبات التي يتعرض لها من أجل ارتكاب أفعال أشد خطورة .

الفصل 10

يمنع كل اعلان مهما كان شكله يشتمل على ادعاء أو بيان أو عرض كاذب أو من شأنه أن يوقع فى الغلط بشأن أحد العناصر الآتية : وجود السلع أو الخدمات وطبيعتها وتركيبها وجودتها ومحتواها من العناصر المفيدة ونوعها ومنشأها وكميتها وطريقة وتاريخ صنعها وخصائصها وأثمان وشروط بيعها وشروط أو نتائج استعمالها وأسباب وأساليب البيع أو التسليم أو تقديم الخدمة ومدى الالتزامات وهوية أو صفة أو أهلية الصناع والباعة والمشهرين والمعلنين ومنجزى الخدمات .

ويمكن ان تأمر المحكمة المرفوعة اليها المتابعة بالكف عن الاعلان محل النزاع عاجلا بالرغم عن جميع طرق الطعن ، وذلك بناء على طلبات وكيل الملك ، ويمكن طلب رفع المنع الى المحكمة التي حكمت به كما يمكن الطعن فى رفض رفع المنع بالطرق العادية .

وينتهى المنع فى حالة الحكم بعدم المتابعة أو بالبراءة . ويمكن أن تأمر المحكمة فى حالة المؤاخذة بأن ينشر على نفقة المحكوم عليه بيان يعيد الامور الى نصابها طبق نفس الكيفيات وفى نفس الاماكن التي تم فيها الاعلان الكاذب .

ويكون المعلن المباشر الاعلان لحسابه مسؤولا بصفة أصلية عن المخالفة المرتكبة .

وإذا كان المخالف شخصا معنويا القيت المسؤولية على مسيريه . ويعتبر أن هناك جنحة بمجرد ما يقع الاعلان أو يتسلم أو يتلقى فى المغرب .

ويعاقب على المخالفات لاحكام هذا الفصل بغرامة من 200 الى 7.200 درهم .

الفصل 11

تحكم المحاكم وفقا للفصلين 89 و 90 من مجموعة القانون الجنائي بالمصادرة النهائية للبضائع والمنتجات المرتكبة بشأنها جنحة الخداع أو التزييف أو التبدليس أو الحيازة المنصوص عليها فى الفصول 4 و 5 و 6 من هذا القانون وبوجه عام لجميع الادوات التي استعملت فى ارتكاب أو محاولة ارتكاب الخداع أو التزييف أو التبدليس كما تأمر باتلاف المنتجات والبضائع المذكورة عندما يكون فيها خطر على صحة الانسان أو الحيوان وباتلاف الادوات المصادرة عند الاقتضاء .

وإذا ثبت أن البضائع أو المنتجات المغشوشة أو المزيفة لا خطر فيها على صحة الانسان أو الحيوان جاز استعمالها لأغراض صناعية أو فلاحية بعد معالجتها أو تحويرها اذا اقتضى الأمر ذلك .

الفصل 12

ان أحكام مجموعة القانون الجنائي المنظم بموجبها منح الظروف المخففة والاستفادة من وقف التنفيذ تطبق على الجرائم المشار اليها

اجراء المراقبة وأخذ العينات وتحرير المحاضر والقيام عند الاقتضاء بعمليات الحجز :

- المحاسبون في نطاق اختصاصهم ؛
- موظفو ومأمورو زجر الغش المحلفون ؛
- المأمورون المعتمدون خصيصا لزجر الغش من لادن الوزارة المعنية.

وكذلك الاشخاص المحلفون الآتى ذكرهم أثناء مزاوله مهامهم :

- البيطرة مفتشو تربية المواشى ؛
- مفتشو الصيدلة ؛
- المأمورون التابعون لمكتب التسويق والتصدير ؛
- مهندسو الصحة والاطباء-مديرو المكاتب البلدية للمحافظة على الصحة وتقنيو المحافظة على الصحة والتطهير ؛
- مأمورو الجمارك والضرائب غير المباشرة.

ويعتمد على المحاضر التي يحررها في هذا الشأن الاشخاص المشار اليهم أعلاه الى ان يثبت ما يخالفها بالرغم عن جميع الاحكام الاخرى المتعلقة بقوة الاثبات المعترف بها للمحاضر التي يضعها عادة محررو المحاضر المذكورون.

الفصل 21

يختص باجراء الابحاث واخذ العينات من المواد الغذائية والمشروبات التي يستهلكها الجيش وبالقيام بحجزها عند الاقتضاء :

- موظفو المراقبة التابعون لادارة الجيش ؛
- موظفو التموين العسكري ؛
- الاطباء العسكريون ؛
- البيطرة العسكريون ؛
- الضباط المكلفون بتوزيع الاغذية.

ولا يشارك الموظفون العسكريون في تنفيذ هذا القانون الا بمناسبة الممارسة العادية لمهامهم.

الفصل 22

يجوز للسلطات والمأمورين المؤهلين المشار اليهم في الفصل 20 أعلاه القيام بكل حرية بالعمليات الملقاة على عاتقهم عملا بهذا القانون في الاماكن او المرافق المبينة في الفصل 6 أعلاه مع مراعاة مقتضيات الفصولين 64 و 65 من قانون المسطرة الجنائية.

ويجب على مأموري القوة العامة تقديم المساعدة للسلطات والمأمورين المؤهلين بموجب هذا القانون كلما دعت الضرورة الى ذلك.

الفصل 23

يجب على المقاولين في النقل او الخزن ان لا يعرقلوا تلبية الطلبات الرامية الى اخذ العينات أو الى الحجز وان يقدموا مستندات التنقل ووثائق النقل والايصالات وسندات الشحن والتصريحات التي توجد في حوزتهم.

- الاعلانات المتعلقة ببعض المواد الغذائية أو المشروبات أو المنتجات أو البضائع ولاسيما فيما يرجع لخصائص الحمية أو الخصائص الطبية أو العلاجية التي يمكن أن تنسب اليها؛

- الشروط الخاصة المتعلقة بالمحافظة على الصحة أو بالعرض التي يجب توافرها في المنتجات المستوردة من أجل حماية المشتري.

الفصل 17

يطلق اسم الدقيق ، مع بيان نوع الحبوب أو غيرها مما يؤخذ منه ، على المادة النشوية اللزجة الناتجة عن طحن الحبوب وغيرها التي قد عمد صناعيا الى تنقيتها وتنظيفها.

اما اسم الدقيق بدون اضافة بيان اليه فيطلق على ما يحصل من الطحن الناعم لحبوب القمح السني قد عمد صناعيا الى تنقيتها وتنظيفها.

ان الصفات التي يجب ان يميز بها دقيق الحنطة ودقيق القمح ستبين في قرار يصدر عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي.

ويعاقب على مخالفة احكام القرارات الناتجة عن عدم توفر تلك الصفات بغرامة تتراوح ما بين 2.400 درهم و 24.000 درهم وذلك خلافا للفصول من I الى 6 من هذا القانون وفي حالة العود لارتكاب نفس المخالفة تطبق العقوبة الحبسية المنصوص عليها في الفصل الاول من هذا القانون.

القسم الثاني

البحث عن المخالفات واثباتها

الفصل 18

يباشر البحث عن المخالفات لهذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه ويتم اثباتها وفقا للاحكام الواردة في هذا القسم.

غير أن الاحكام المذكورة لا تحول دون اثبات المخالفات المشار اليها وفقا للاجراءات القانونية العادية.

الفصل 19

تهدف أعمال البحث والاثبات ومختلف العمليات المتعلقة بالمراقبة الى تلافي الغش والى اثبات المخالفات ان وقع ارتكابها وجمع الحجاج بشأنها والبحث عن مرتكبها وترتكز الاعمال والعمليات المذكورة لدى مصلحة متخصصة توجه اليها وجوبا العينات ومحاضر أخذها ومحاضر الاثبات المباشر وغير ذلك من الوثائق.

الباب الأول

السلطات المكلفة بالبحث عن المخالفات واثباتها

الفصل 20

علاوة على ضباط الشرطة القضائية يباشر البحث عن المخالفات لاحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه واثباتها ولاسيما

الباب الثاني

محاضر الإثبات - الحجز - أخذ العينات

الفصل 24

يمكن أن تثبت بأية طريقة مفيدة المخالفات للقوانين والانظمة المتعلقة بقمع الغش ، ويترتب على ذلك إما اخذ عينات وإما تحرير محاضر اثبات.

الفصل 25

تحرر جميع المحاضر فى ورق عاды وتتضمن وجوبا البيانات الآتية :

1 - الاسم العائلى والشخصى لمحرر المحضر وصفته ومحل اقامته ؛

2 - تاريخ دخوله وساعته ومكانه ؛

3 - الاسم العائلى والشخصى للشخص الذى اجريت المراقبة لديه ومهنته وصفته وموطنه أو محل اقامته ؛

وإذا اجريت المراقبة فى اثناء النقل وجبت الإشارة الى الاسماء العائلية والشخصية ومواطن الاشخاص المذكورين فى وثائق النقل أو سندات الشحن على أنهم مرسلون أو مرسل اليهم ؛

4 - عند الاقتضاء ، الاسم العائلى والشخصى للمزود ومهنته وموطنه أو محل اقامته إذا كان الامر يتعلق ببضاعة مشتراة ، وبيان المواد الأولية والعناصر المستعملة إذا كان الامر يتعلق بمنتج مصنوع مراقب عند الصانع ؛

5 - توقيع محرر المحضر.

وإذا شارك عدة مأمورين فى العمليات وجبت الإشارة الى هويتهم فى المحضر الذى يتعين ان يوقعه كل واحد منهم ؛

6 - توقيع الشخص الذى حرر المحضر بشأنه وإذا امتنع المعنى بالامر من التوقيع أو كان لا يستطيع التوقيع أشار المأمور المحرر الى ذلك فى المحضر.

وتوجه المحاضر فورا الى المصلحة المسؤولة.

أ) محاضر الإثبات

الفصل 26

يجب أن يشتمل محضر الإثبات بالإضافة الى البيانات المقررة فى الفصل 25 أعلاه على البيانات الآتية :

1 - الإشارة الى النصوص التى وقعت المخالفة لاحكامها : نوع النص وتاريخه والنصوص المنصوص فيها على المخالفات والعقوبات ؛

2 - ظروف ارتكاب المخالفة والايضاحات التى يدلى بها مرتكبها ؛

3 - العناصر التى تبرز الوجود المادى للمخالفات ؛

4 - العناصر التى يمكن ان تثبت المسؤولية الجنائية لمرتكب المخالفة.

ويجب عند الاقتضاء ان يضيف مأمور الإثبات الى المحضر نماذج من اللقائف أو البطائق أو الوثائق التجارية وكذلك عينة من البضاعة تستعمل كوسيلة للإثبات.

ويمكن ان يطلب من المعلن ان يضع رهن تصرفه جميع العناصر الكفيلة بتبرير الادعاءات أو البيانات أو العروض الواردة فى الاعلان.

ب) التلبس بالجريمة - الحجز

الفصل 27

يجب على الموظف والمأمورين المبيينين فى الفصلين 20 و 21 أعلاه الذين يشاهدون تلبسا بجريمة من جرائم الغش المنصوص عليها فى الفصل الاول وما يليه الى الفصل 6 أعلاه أن يباشروا اثبات ذلك.

وإذا كان الامر يتعلق بالتلبس بجريمة تزيف أو بيع مواد غذائية مزيفة أو منتجات ثبت أنها فاسدة أو سامة أو انتهى أجل صلاحيتها وجب حجز المنتج.

ويحرر لهذا الغرض محضر يضمه المأمور المحرر له ، علاوة على البيانات المنصوص عليها فى الفصلين 25 و 26 أعلاه ، جميع الظروف التى من شأنها ان تثبت امام السلطة القضائية قيمة أعمال الإثبات المنجزة ، ويوجه المأمور المحضر المذكور خلال الاربع والعشرين ساعة التالية لتحريره الى وكيل الملك أو الوكيل العام للملك وتوجه نسخة من هذا المحضر الى المصلحة المختصة والى عامل صاحب الجلالة بالمعالة أو بالاقليم.

توضع الاختام على المنتجات المحجوزة وتوجه الى وكيل الملك أو الوكيل العام للملك فى آن واحد مع المحضر ، وإذا استحال توجيهها فى الحال بقيت مودعة لدى المعنى بالامر أو اذا رفض ذلك وضعت بمكان يختاره المأمور محرر المحضر.

وإذا كان الامر يتعلق بمنتجات ثبت انها فاسدة أو سامة أو انتهى أجل صلاحيتها جاز للمأمور اطلاقها أو تغيير طبيعتها مع الاحتفاظ بعينة منها وتجرى العمليات المذكورة التى يجب بيانها وتبريرها فى المحضر بحضور السلطة المحلية أو ممثلها.

ج) إيقاف البيع

الفصل 28

إذا رأى المأمور محرر المحضر عند اخذ عينة ما ولاسباب يجب بيانها فى المحضر ان المنتج المأخوذة منه العينة مشكوك فى صلاحيته للاستهلاك أو فاسد أو سام أو انتهى أجل صلاحيته جاز له اشعار حائره بوجوب إيقاف بيعه.

ويمكن حينئذ اتخاذ التدابير اللازمة بمبادرة من المأمور المذكور لتلافى عدم تنفيذ هذا المنع ، وإذا لم ينفذ المنع فإن الغرامات التى يتعرض لها هى الغرامات المحددة فى الفصل 7 أعلاه.

ويباشر حيناً وعلى وجه الاسبقية تحليل عينات البضائع الموقف بيعها ، ولهذه الغاية يدرج بيان خاص فى البطاقة الملصقة بالعينة الموجهة الى المختبر.

وإذا لم يستنتج من تقرير المختبر وجود قرينة على الغش رفع المنع المذكور بقوة القانون ، ويشعر المعنى بالامر حيناً بذلك.

ويجب فى حالة العكس أن يحال المحضر ونتائج التحليل الى وكيل الملك أو الوكيل العام للملك خلال العشرة أيام التالية لاخذ العينة ويوجه اشعار بالاحالة المذكورة الى المحتمل أنه مرتكب الغش

وإذا استنتج من تقرير المختبر وجود قرينة على الغش وجه الى وكيل الملك كل من التقرير والمحضر والعينات المحفوظ بها على الصعيد المحلي.

الفصل 34

يجوز للمصلحة المختصة قبل توجيه التقرير والمحضر والعينات الى وكيل الملك اجراء بحث واخذ عينات للمقارنة طبق الشروط المقررة على التوالي في الفصولين 19 و 29 أعلاه.

الباب الرابع الخبرة الحضرية

الفصل 35

إذا رأى وكيل الملك أو الوكيل العام للملك بعد الاطلاع على المحضر أو على تقرير المختبر وبعد القيام ببحث تمهيدى ان اقتضى الامر ، ان من اللازم اجراء متابعة ، رفع القضية الى المحكمة بعد اخبار المعنيين بالامر بان في امكانهم الاطلاع فى النيابة على نتائج التحليل خلال أجل عشرة أيام.

الفصل 36

إذا نوزع فى استنتاجات تقرير أو تقارير التحليل خلال الجلسة وطلب المتيم اجراء خبرة جديدة بشأن ذلك أمرت المحكمة بأجراء هذه الخبرة.

وبعد وجوباً بالخبرة المذكورة الى احد المختبرات المبينة فى القائمة المنصوص عليها فى الفصل 39.

ويجب على الخبراء المندوبين استعمال طرق التحليل المحددة فى النصوص التنظيمية او عند عدمها الطريقة التى يستعملها مختبر المراقبة وإذا رأوا من المفيد استعمال طرق أخرى لا يجوز لهم الالتجاء اليها الا على سبيل التكملة.

الفصل 37

تسلم عينة الى الخبير ويطلع على محاضر أخذ العينات ويجوز للطراف ان يودعوا خلال أجل خمسة عشر يوماً لدى المحكمة البيانات او المذكرات او المستندات التى يرونها كفيئة بتنوير الخبير ، والاستقط حقهم فى ذلك.

ولا يمكن ان تكتسى المعلومات المذكورة الا صبغة تقنية ويجب ان يتم توجيهها الى الخبير على يد المحكمة التى امرت بأجراء الخبرة المضادة.

ويمكن ان يطلب الخبير من اطراف بواسطة المحكمة جميع الابصاحات التى من شأنها ان تمكنه من القيام بمهمته على أحسن وجه. ويجب عليه ألا يتعرض فى تقريره سوى الى العناصر والوثائق التى تسلمها عن طريق المحكمة.

وكل محاولة لتحريف استنتاجات الخبرة المضادة تعتبر اعترافاً بالغش.

الفصل 38

يوجه تقرير الخبرة المضادة مباشرة الى المحكمة خلال الاجل الذى حدده وإذا كانت استنتاجاته تبطل استنتاجات التحليل الاول وتؤدى الى التخلي عن المتابعة أقيمت مصاريف الخبرة المضادة على كاهل الدولة وأدى ثمن العينات الى المعنى بالامر.

وكذلك الى حائز البضاعة عند الاقتضاء ، ولا يجوز لوكيل الملك أو الوكيل العام للملك بعد تسلم الملف اجراء أية متابعة أمام المحكمة قبل ان يخبر عاجلاً المحتمل انه مرتكب الغش وكذلك حائز البضاعة عند الاقتضاء بأن فى امكانهما الاطلاع فى النيابة على نتائج التحليل.

وفى جميع الاحوال للمحتمل أنه مرتكب الغش ولحائز البضاعة عند الاقتضاء تقديم طلب الى رئيس المحكمة الابتدائية الذى يبت بشكل استعجالي فى رفع منع البيع أو اقراره وذلك :

- اما عند انصرام الاجل المحدد فى الفقرة 5 أعلاه ان لم يكونا قد اخيرا فى هذا التاريخ باحالة الملف الى وكيل الملك أو الوكيل العام للملك ؛

- واما قبل استدعائهما للمثول بين يدي المحكمة.

وأمر رئيس المحكمة غير قابل للتنفيذ الموقت ويمكن ان يطعن فيه الطرف الخاص والنيابة العامة طبق الاجراءات العادية.

(د) أخذ العينات

الفصل 29

يجب أن نشتمل عملية أخذ العينات على عدد العينات اللازمة لتحديد الجريمة باعتبار ماهية المنتج ووزنه وحجمه وقيمته وكميته من جهة ، ونوع الغش المظنون ارتكابه من جهة أخرى.

الفصل 30

عندما يباشر أخذ عينة يجب ان يحرر فى عين المكان محضر يتضمن على الخصوص البيانات المنصوص عليها فى الفصل 25 أعلاه.

الفصل 31

توضع الاختام على كل عينة وقع أخذها.

ويجب على المأمور محرر المحضر بمجرد وضع الاختام على العينات ان يعذر لملك البضاعة او حائزها إذا كان حاضراً للتصريح بقيمة العينات المأخوذة.

ويتضمن المحضر الاعذار المذكور والجواب عنه.

الفصل 32

إذا لم تجر بعد أخذ العينة أية متابعة أو لم يصدر أى حكم بالمؤاخذة وجب اداء ثمن العينات باعتبار قيمتها الحقيقية بطلب من المعنى بالامر وعلى نفقة الدولة.

الباب الثالث

التحليل

الفصل 33

توجه العينات فوراً الى أحد المختبرات المبينة فى القائمة المنصوص عليها فى الفصل 39 قصد تحليلها.

وإذا لم يستنتج من تقرير المختبر وجود أية قرينة على الغش أشعرت المصلحة المختصة بذلك فى الحين المعنى بالامر الذى يجوز له طلب اداء ثمن العينات المأخوذة وفقاً للفصل 32 أعلاه.

الباب الخامس

أخذ العينات بصفة استثنائية

الفصل 39

إذا كانت الفحوص الجرثومية للبضاعة المقصودة مقررة في النصوص المعمول بها أو ظهر ان من اللازم اجراءها نظرا لاختطار ظاهرة أو لشكاوى متلقاة فان محرر المحضر يأخذ العينات التي يراها مفيدة طبق الشروط المحددة في النصوص التنظيمية المعمول بها المينة فيها كذلك قائمة المختبرات المختصة.

وإذا كان هناك خطر على الصحة العامة اتخذ عامل صاحب الجلالة بالاقليم أو بالعمالة باقتراح من رئيس المصلحة المختصة التدابير المفيدة لمنع بيع البضائع محل النزاع المصنوعة أو المحوزة ، وتحجز البضائع الفاسدة أو السامة أو المنتهى أجل صلاحيتها وفقا لاحكام الفصل 27 أعلاه.

وإذا تبين من فحص المختبر فيما يخص البضائع المقننة معايرها الجرثومية أنها غير مطابقة للمعايير المذكورة سلم رئيس المصلحة المختصة انذارا الى المعنى بالامر ، وبعد الانذار الثالث المسلم خلال أجل ستة أشهر على اثر عمليات مراقبة يفصل فيما بينها شهر على الاقل يتخذ عامل صاحب الجلالة باقتراح من رئيس المصلحة المختصة التدابير التي يراها مفيدة لمنع البيع خلال المدة اللازمة . وترفع ملفات المتابعة الى وكيل الملك أو الوكيل العام للملك . وإذا صدر امر باجراء الخبرة القضائية بت الخبير المنتدب في نتائج واستنتاجات المختبر عندما يستحيل إعادة الفحوص .

الباب السادس

أخذ العينات للمقارنة

الفصل 40

إذا تبين من تصريحات حائز البضاعة أو من معلومات أخرى أو من البحث القضائي ان الغش قد يكون ارتكبه المزود أو المنتج أو الصانع جاز أن تؤخذ لديهم عينات تكميلية تدعى « عينات المقارنة » . وإذا أخذت العينات المذكورة لتقائما وجب القيام بذلك في أقرب الآجال وعلى الفور ان أمكن ذلك . اما عينات المقارنة المأخوذة بطلب من السلطات القضائية وطبق الشروط التي تحددها هذه السلطات فيوجهها المأمور المكلف بذلك فورا الى السلطة الطالبة . وتحمل الدولة المصاريف .

الباب السابع

تدابير خاصة

الفصل 41

إذا كان الامر يتعلق ببضائع ضبطت عند الاستيراد فان رئيس المصلحة المختصة يشعر فورا بايقافها الموقع على التصريح الجمركي ويبلغ اليه تقرير التحليل . وإذا نازع المعنى بالامر في استنتاجات التقرير المذكور جاز له ان يطلب اجراء تحليل ثان خلال الثمانية أيام التالية لتسلم الاشعار . ويجب ان يبلغ الاشعار بالايقاف وطلب التحليل الثاني برسالة مضمونة .

ويعهد رئيس المصلحة المختصة باجراء التحليل الثاني الى احد المختبرات المبينة في القائمة المنصوص عليها في الفصل 39 أعلاه ويخبر المعنى بالامر بذلك في الحين .

ويوجه تقرير التحليل الثاني المذكور الى رئيس المصلحة المختصة . ولا يجوز ان توجه الى المختبر المعهود اليه بالتحليل المذكورات والمستندات والبيانات ذات الصبغة التقنية التي يرى المعنى بالامر أنها كفيلة بتنوير القائمين بالتحليل الثاني الآنف الذكر الا بواسطة رئيس المصلحة المختصة .

وإذا لم يطلب المعنى بالامر اجراء تحليل ثان عند انصرام اجل الثمانية أيام المشار اليه في الفقرة الثانية او اثبت تقرير التحليل الثاني كذلك ارتكاب المخالفة وجه التقرير او التقارير فورا الى وكيل الملك أو الوكيل العام للملك لاجل القيام بالاجراءات القانونية . ويدفع المستورد الى الخزينة مبلغا مقدما لاداء المصاريف الاضافية لخزن البضاعة وتوجيه العينات واجراء التحليل الثاني ، وتقتطع المصاريف من المبلغ المذكور اذا كان التحليلان متطابقين . وإذا أبطل التحليل الثاني استنتاجات التحليل الاول ارجع المبلغ المقدم الى المستورد .

الفصل 42

تباشر عمليات أخذ العينات أو عمليات الحجز التي تنجزها عند الاقتضاء السلطات والمأمرون المشار اليهم في الفصل 21 طبقا لاحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه .

وتتعلق العمليات المذكورة بما يلي :

- 1 - البضائع عند تقديمها من أجل التسليم ؛
- 2 - البضائع المخزنة في المخازن العسكرية ؛
- 3 - المواد الغذائية او المشروبات المستهلكة فسي وجبات ومطاعم الجنود او المصالح او المؤسسات العسكرية .

وإذا لم يستنتج من تقرير المختبر المكلف بالتحليل وجود قرينة على الغش اخبر رئيس المصلحة المختصة بذلك قائد الموقع العسكري الذي أخذت العينة بدائرة اختصاصه .

وفي حالة العكس تحاط السلطة العسكرية علما بتوجيه المحضر واحدى العينات الى وكيل الملك .

وإذا طلب أداء ثمن العينات باشر المحاسبون العسكريون هذا الأداء على نفقة الدولة .

القسم الثالث

احكام متنوعة

الفصل 43

تقوم الادارات والمصالح التابعة للدولة ، وفقا لاجراءاتها الخاصة ، باثبات كل من الافعال المخالفة للنصوص التنظيمية المعهود اليها بتطبيقها وكذا المخالفة لاحكام هذا القانون ، وبالمتابعات بشأنها .

غير أنه يجب على الادارات والمصالح التابعة للدولة - فور احوالها الافعال المنصوص عليها في الفقرة أعلاه الى وكيل الملك أو الوكيل العام للملك - أن تخبر بذلك حالا رئيس المصلحة المختصة من أجل ابداء رأيه .

ظهير شريف رقم 1.85.35 صادر في 27 من جمادى الاولى 1405 (18 فبراير 1985) بتغيير الظهير الشريف رقم 1.83.334 الصادر في 24 من صفر 1404 (30 نوفمبر 1983) بتعيين أعضاء الحكومة.

الحمد لله وحده

الطايع الشريف - بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 24 منه :

وعلى الظهير الشريف رقم 1.83.334 الصادر في 24 من صفر 1404 (30 نوفمبر 1983) بتعيين أعضاء الحكومة ، كما وقع تغييره وتتميمه ، أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

المادة الاولى

ابتداء من 27 جمادى الاولى 1405 (18 فبراير 1985) تنتهي مهام السيد عبد الواحد بلقزيز ، وزير الشؤون الخارجية.

المادة الثانية

يعين ابتداء من نفس التاريخ السيد عبد اللطيف الفيلاي وزيراً للشؤون الخارجية.

المادة الثالثة

ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

وحرر بمرآكش في 27 من جمادى الاولى 1405 (18 فبراير 1985)

مرسوم رقم 2.84.435 صادر في 26 من ربيع الآخر 1405 (18 يناير 1985) بتطبيق القانون رقم 25.79 المتعلق بإحداث مكتب المطارات بالدار البيضاء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.350 المؤرخ ب 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982).

الوزير الاول ،

بناء على القانون رقم 25.79 المتعلق بإحداث مكتب مطارات الدار البيضاء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.350 المؤرخ ب II من رجب 1402 (6 ماي 1982) :

وعلى الظهير الشريف رقم 1.77.185 الصادر في 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) بمثابة قانون يتعلق برئاسة مجالس إدارة المؤسسات العامة الوطنية والجهوية :

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 21 من صفر 1405 (15 نوفمبر 1984) ،

رسم ما يلي :

المادة I

يتولى الوصاية على مكتب مطارات الدار البيضاء الوزير المكلف بالنقل مع مراعاة السلطات والاختصاصات المسندة الى وزير المالية بموجب القوانين والانظمة الخاصة بالمؤسسات العامة. ويكون مقر مكتب مطارات الدار البيضاء في الدار البيضاء.

الفصل 44

ان موظفي ومأموري زجر الغش المحلفين مؤهلون للقيام خلال مزاوله مهامهم باثبات المخالفات للقوانين والانظمة الداخلة في اختصاص الادارات والمؤسسات العامة الآتية :

- اذارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ؛

- مصلحة القياسة القانونية ؛

- مصلحة مراقبة الاسعار ؛

- المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني ؛

- المكاتب البلدية للمحافظة على الصحة ؛

- مصالح البيطرة وتربية المواشى .

وتوجه فورا اصول المحاضر المثبتة فيما المخالفات المذكورة الى المكاتب المحلية للادارات أو المؤسسات العامة ، ويوجه المأمور محرر المحضر نسخة منه قصد الاطلاع الى رئيس المصلحة التي ينتمي اليها.

الفصل 45

الآجال المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه آجال كاملة.

الفصل 46

تنسخ أحكام هذا القانون وتعوض ، مع مراعاة أحكام الفصل 47 بعده ، الاحكام المتعلقة بنفس المواضيع حسبما وقع تغييرها أو تتميمها ، ولاسيما أحكام النصوص الآتية :

- الظهير الشريف الصادر في 23 من ذي القعدة 1332 (14 أكتوبر 1914) بالزجر عن الغش في بيع البضائع وتزييف المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية ؛

- الظهير الشريف الصادر في 29 من صفر 1349 (26 يوليو 1930) بالزجر عن المخالفات للظواهر الشريفة والقرارات الوزارية المتعلقة بالغش ؛

- الفصل 196 من الظهير الشريف الصادر في 5 ربيع الآخر 1376 (10 نوفمبر 1956) بمثابة قانون القضاء العسكري.

الفصل 47

يبقى العمل جاريا بالاحكام الآتية الى ان يتم نسخها :

- أحكام الفصول من 4 الى غاية 7 و من 20 الى 27 و من 29 الى 30 من الظهير الشريف المشار اليه أعلاه الصادر في 23 من ذي القعدة 1332 (14 أكتوبر 1914) في شأن زجر الغش .

- أحكام النصوص الصادرة بتطبيق الظهير الشريف المذكور. وتعتبر الاحالات الواردة في النصوص المعمول بها الى أحكام الظهير الشريف المشار اليه أعلاه الصادر في 23 من ذي القعدة 1332 (14 أكتوبر 1914) احالات الى الاحكام المطابقة لها في هذا القانون.

الفصل الثاني. - ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

وحرر بفاس في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984)

وقمه بالمطف :

الوزير الاول ،

الامضاء : محمد كريم العمراني.